

"التوظيف الامثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية)"

د : حسين احمد سعد الشديدي

جامعة بغداد – مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

المستخلص :

بأن تقل نسبة السكان دون سن 15 عن 30 % من إجمالي السكان وألا تزيد نسبة كبار السن 65 فأكثر عن 15 % من اجمالي عدد السكان) , ان هذا التغير قد تنتج عنه فرصة سانحة للتنمية فيما اذا تم بناء القدرات البشرية وتنميتها على اساس التفاعل بين كفاءتها على مستوى التعليم والمهارات وبين ما تتطلبه عملية النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام , وفي ضوء هذه التغيرات الديموغرافية والمدى الذي تستغرقه ينبغي مقارنة مدى انفتاح النافذة الديموغرافية وتوافرها على فرص تنمية كاملة وبين المحددات والقيود على المستويين المحلي والوطني المتمثلة في بناء قدرات رأس المال البشري وتعزيز مهاراته وتمكينها وتوفير فرص عمل مناسبة فضلا عن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، في ضوء معايير التنمية البشرية المستدامة.

يعد التغير في التركيب العمري للسكان هو نتيجة عمليات ديموغرافية خلال مدة زمنية طويلة نسبيا حيث تراكمت مؤثراتها في مراحل سابقة وشكلت اساسا لعمليات ديموغرافية هامة في فترات زمنية لاحقة ستحصل في السنوات المقبلة , فان هذا التركيب يعكس عمليات ديموغرافية طويلة الامد قد تمتد الى اكثر من جيل في المرحلة السابقة له كما يمكن في الوقت نفسه من الاستشعار بالعمليات الديموغرافية اللاحقة التي تتحكم بتطور السكان في المرحلة القادمة وعلاقتها التكاملية بالتنمية لاسيما ان التغيرات الديموغرافية ذات طبيعة يمكن التنبؤ بها .

لذلك فان هذا التغير الجاري في السكان حاليا خصوصا في الدول لعربية ومنها العراق والذي يتسم بارتفاع حجم السكان في سن العمل والانتاج مقابل تراجع حجم الفئات العمرية المعالة (الاطفال وكبار السن) , ان هذه الدينامية في السكان ستؤدي الى ولوج العراق في عتبة تغير ديموغرافي جديد (وطبقاً لتعريف الأمم المتحدة يشترط لولج ظاهرة الهبة الديموغرافية

Abstract:

The change in the age structure of the population is a result of demographic during the long period of time is relatively accumulated indexes in the earlier stages and formed the basis for the operations demographic significant that will happen in the coming years , this structure reflects the operations demographic long-term which may

proportion of seniors 65 and over 15% of the total population) may resulting in an opportunity for development as if human capacity building and development on the basis of the interaction between efficiency at the level of education and skills and the required process of economic growth and development, According to these demographic changes and the prioied that it estimated should approach the openness of the demographic dividend and availability of development opportunities complete and amonge the limitations and restrictions on local and national levels represented by human development and skills and enable provide suitable job opportunities as well as the optimal investment of available resources, of the criteria for sustainable human development.

extend to more than a generation in his previous stage can also at the same time sensing of demographic processes that control the subsequent changes of the population in the next stage and its relationship with the complementary development , especially that the demographic changes can be predictable The change of the population happened in the Arab countries states and Iraq , which is characterized by an increase the size of the working age population and production against a decline in the size of age groups (children and elderly) , the dynamic in the population will lead Iraq at the threshold of the new demographic changes, (According to the United Nations definition is required for entry into demographic dividend phenomenon that the less proportion of the population under the age of 15, about 30% of the total population and not to increase the

المقدمة : ان ادماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان
 في العملية التنموية يمثل عنصرا هاما واساسيا ومؤثرا
 في تحقيق الاهداف الاساسية للتنمية، إذ أدت التحولات
 الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدها
 العالم خلال العقود الماضية إلى تحول في منهج وطرق
 الارتباط بين السكان والتنمية في ضوء تحليل العلاقة
 المتبادلة والمتشابكة بينهما، حيث تعد دراسة التغيرات
 السكانية من حين الحجم والنوع والفئات العمرية اعتمادا
 على سلسلة زمنية من البيانات والمعلومات ذات اهمية
 كبيرة في عملية ضبط هذه التغيرات واستثمارها
 .ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث
 رئيسة , ناقش المبحث الاول ظاهرة الهبة الديموغرافية
 ومفهوم التحول الديموغرافي اما المبحث الثاني فقد
 تضمن التحولات الديموغرافية في العراق ومؤشراتها ,
 في حين ركز المبحث الثالث على السبل الكفيلة
 والعناصر الاساسية لتوظيف واستثمار هذه التحولات
 الديموغرافية .

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في ان الدخول الى مرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) يمثل تحديا تنمويا كبيرا يتطلب اعتماد سياسات واليات تنموية ذات رؤية مستقبلية تهدف الى الموازنة بين ما يترتب من تغيرات على نمو وتركيب وتوزيع السكان من ناحية وبين الاحتياجات المختلفة والقدرة على تلبيتها وتحقيقها من ناحية اخرى .

فرضية البحث : ان الاستعداد لمرحلة الهبة الديموغرافية والتهيؤ لها واستثمارها من خلال معالجة الظواهر السلبية في المجتمع والتي من ابرزها ظاهرتي الفقر والبطالة وتحسين وتطوير القطاعات المولدة لفرص العمل والانتاج وتنمية الموارد البشرية سيؤدي الى حدوث نهضة تنموية نوعية في العراق .

هدف البحث : يهدف البحث الى التأكيد على ان التغيرات الديموغرافية باتجاه الزيادات في عدد السكان في سن العمل تمثل فرصة تنموية يمكن ان تقود الى عملية التطور والازدهار اذا ما احسن استغلالها على اساس اعتمادها كمنهج تنموي يقوم على الموازنة بين السكان والتنمية .

منهجية البحث : لغرض الوصول الى اهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة طبيعة التحولات الديموغرافية وتحليل ظاهرة الهبة الديموغرافية وماهي اهم التغيرات التي تجري على الفئات العمرية للسكان وصولا الى مدى انفتاح النافذة الديموغرافية باستعمال البيانات المتعلقة بالسكان خلال فترات زمنية سابقة والتوقعات المستقبلية بحجم هذه التغيرات.

المبحث الاول : مفهوم الهبة الديموغرافية ومراحل التحول الديموغرافي

1- مفهوم الهبة الديموغرافية :

يشير هذا المفهوم الى التحول الديموغرافي في السكان نتيجة انخفاض معدلات الانجاب بحيث يتحول المجتمع الذي غالبية من الاطفال وصغار السن والمعالين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل

والانتاج المجموعة الاكبر (1). اي ان معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا في الفئة (64-15) سنة يتجاوز معدل النمو للفئات السكانية الاخرى (الفئات المعالة) وهم صغار السن (دون 15 سنة) وكبار السن (65 سنة فاكثر) . كما ان هذا المفهوم يشير الى الكيفية التي يمكن بواسطتها للمجتمعات النامية ان تجعل منها نقطة تحول الى مرحلة جديدة تتسم بارتفاع

ونتيجة النمو عن طريق الانتفاع من النسب المرتفعة والمتنطرة من صغار السن في السنوات القادمة , وهذا يتيح اغتنام الفرصة لتحسين نوعية حياة المواطنين عن طريق زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية من التنمية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بأبعاده الصحية والتعليمية والبيئية . فالهبة الديموغرافية هي في حقيقتها مجموعة من التغيرات الايجابية في المجتمع التي تصاحب وتتبع التحولات الديموغرافية , ومنها التحول الى اسرة صغيرة الحجم فعندما يتجه حجم الأسرة نحو التناقص التدريجي خاصة عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو السكان في سن العمل بتجاوز معدل نمو الفئات المعالة . ولذا لا تتحقق مثل هذه الفرصة إلا إذا تواصل واستدام الانخفاض في معدلات الإنجاب. والفرصة الديموغرافية لا تأتي أكلها بنفسها إنما تحتاج إلى استجابات نحوها في سياق السياسات الاجتماعية والاقتصادية .

لقد اجريت دراسات ميدانية عديدة لمعرفة الآثار الايجابية الاقتصادية للهبة الديموغرافية في المجتمعات التي ظهرت فيها الهبة الديموغرافية نتيجة التغيرات في الهياكل العمرية , وقد اجمعت هذه الدراسات على التأثير الايجابي في تسريع النمو الاقتصادي في هذه

الدول , ففي عام 2002 قام (K Navaneetham) بإجراء دراسة قياسية لسلاسل زمنية للمدة (1950-1992) من اجل تقدير العلاقة بين الهبة الديموغرافية والمتمثلة في زيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة صغار السن والنمو الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا وقد كانت نتائج هذه الدراسة بان للهبة الديموغرافية تأثير ايجابي في اقتصاد جميع دول قيد الدراسة باستثناء الفلبين (2).

ان تجربة بلدان شرق اسيا تشير الى ان التغيرات السكانية والمتمثلة بارتفاع حجم السكان في سن العمل قد ساهمت بحوالي (50%) تقريبا من النمو الاقتصادي لهذه البلدان عندما مرت بمرحلة الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة) للمدة بين عامي 1965 و 1995 (3) , حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من لدخل الوطني بمعدل سنوي بلغ (6%) بين العامين اعلاه ويعود السبب في هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي الى التغير في نسبة السكان المشتغلين الى السكان المعالين والسلوك الادخاري العقلاني الذي ادى الى معدلات ادخار عالية قدرت بحوالي (30-45%) ومن ثم تحويل هذه الادخارات الى استثمارات منتجة , اذ ارتفعت اعداد المشتغلين مقابل انخفاض معدلات الاعالة السنوية على مدى 25 عاما وتزامن ذلك مع تحسن في نوعية الانظمة التعليمية وجعلها مرنة

بالاستجابة الى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية حيث استطاع نظام التعليم من توفير ايدي عاملة ماهرة ومؤهلة استطاعت بقدراتها ان تجعل انتاجها ينافس المنتجات الاخرى في السوق العالمية مما ادى الى الانفتاح على الاسواق العالمية وعزز قدرة هذه البلدان على زيادة انتاجها ويلاحظ ان نمو السكان في سن العمل بلغ (2.4 %) سنويا وكان اسرع بأربع مرات من نمو السكان المعالين خلال المدة نفسها (4) .

والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان في سن العمل .

لهذا تبرز اهمية معرفة توقيت انفتاح النافذة واستشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى انفتاح النافذة الديموغرافية ومحاولة تسريع هذا الانفتاح حين يكون محدودا عن طريق سياسات سكانية تنموية هادفة في ضوء رؤية مستقبلية في اطار من التكامل بين السكان والتنمية .

ان الطبيعة الاساسية للهبة الديموغرافية تتصف بانها محدودة زمنيا وتمثل بالتالي فرصة تنموية تاريخية قد لا تتكرر ، فهي لا تتاح الا مرة واحدة على مدى (25 - 30) عاما ، ثم ما تلبث ان تتبدد حين تبدأ معدلات الاعالة بالارتفاع مرة اخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوة البشرية في مرحلة انفتاح النافذة الديموغرافية الى خارج القوة البشرية (كبار السن) دون ان يحل محلها عدد مساو ويستنتج من ذلك ان الدورة الديموغرافية سوف تتجه في وقت ما الى اتجاه معاكس بحيث تتجه نمو فئة المعالين على حساب الفئات الاخرى وعندئذ تعود معدلات الإعالة والإنفاق إلى الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادي وهو ما قد يؤدي الى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية خطيرة بارتفاع السكان (كبار السن) من خلال الضغط على نظام الضمان الصحي

ويمكن ان تصنف الهبة الديموغرافية الى مستويين :

الاول : الهبة الديموغرافية البسيطة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل ، فكلما تباين او ارتفع الفرق بينهما كلما ادى ذلك الى زيادة مساهمة الهبة الديموغرافية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي الى زيادة حصة الفرد هذا الناتج .

الثاني : الهبة الديموغرافية المضاعفة ، وهي الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في سن العمل مضافا اليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل.

2- مراحل التحول الديموغرافي :

يعرف التحول الديموغرافي بأنه صيرورة مستمرة تمر بها جميع المجتمعات البشرية على الرغم من اختلاف

مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، ويمكن ان تطول المدة الزمنية لها او تقصر تبعا لدرجة تطور البنية الاقتصادية - الاجتماعية لهذه المجتمعات .

لقد دفعت دراسة التغيرات التي طرأت على معدلي الولادات والوفيات الخام في البلدان الصناعية خلال القرنين الماضيين الى بلورة نموذج نظري يسعى الى تفسير تطور ونمو السكان عبر الزمن عرف بنظرية التحول الديموغرافي ، حيث تشرح هذه النظرية العلاقة بين معدل الولادات الخام ومعدل الوفيات الخام وعلى الرغم من محاولات ادولف لاندري (1909-1934) وورن ثومبسون عام (1929) وكنغسلي دايفس عام (1945) كان للباحث فرانك نوتشتين الفضل في نشرها عام (1953) ⁽⁵⁾ ، والذي صاغها بشكل واضح في الربط بواسطة المتغير السببي بين المستوى المرتفع للخصوبة والمستوى المرتفع للوفيات . ووفقا لهذه النظرية فهناك اربع مراحل للتحول الديموغرافي تمر بها المجتمعات البشرية :

المرحلة الاولى : تتميز هذه المرحلة بارتفاع المعدل العام لكل من الولادات والوفيات وبكونها بطيئة وقريبة الى الثبات وتبرز بشكل كبير في المجتمعات الزراعية ذات البناء الاجتماعي التقليدي المتخلف .

المرحلة الثانية : تتميز بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة اسرع من هبوط معدل الولادات

بسبب تحسن الاوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية ، حيث ان الدول الصناعية المتقدمة قد مرت بهذه المرحلة واستمرت مدة طويلة قاربت قرنا كاملا، اما الدول النامية فكان دخولها لهذه المرحلة سريعا مستفيدة من التقدم الحاصل في مجالات الطب العلاجي والوقائي حيث وصل معدل النمو السكاني فيها الى اكثر من (2%) .

المرحلة الثالثة : يبدأ النمو السكاني في هذه المرحلة في الانخفاض التدريجي نتيجة هبوط معدل الولادات (معدل النمو بين 1% - 2% سنويا) وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية ⁽⁶⁾ .

المرحلة الرابعة : يتميز النمو في هذه المرحلة بكونه متدرجا في الانخفاض ويسود نمط الاسرة صغيرة الحجم ، وتتميز المجتمعات التي تدخل هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموغرافية فيها حيث يصل معدل النمو الى اقل من (1%) سنويا ⁽⁷⁾ .

وعند مقارنة هذه المراحل لنظرية التحول الديموغرافي بصورة عامة على الدول العربية يلاحظ ان مرحلتها الاولى استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 حيث تميزت بارتفاع معدلات الولادات والوفيات وكانت الفجوة بينهما محدودة جدا ومعدل النمو السكاني بطيئا جدا ، اما المرحلة الثانية فقد استمرت الى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينات من القرن

الماضي في معظم الدول العربية وشهدت ارتفاعا كبيرا في معدل النمو السكاني الى اكثر من (3% - 4%) سنويا وقد وصفت تلك المرحلة ب (مرحلة الانفجار الديموغرافي) , اما المرحلة الثالثة فكان نطاقها بطيئا وبحدود ضيقة ويمكن اعتبار نهاية عقد الثمانينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة حيث بدأت معدلات الولادات بالانخفاض التدريجي مع حصول بعض التقدم في المجالات الاجتماعية والثقافية فضلا عن التحولات الاقتصادية , اما المرحلة الرابعة فيمكننا القول ان عدم انخراط التحول الديموغرافي في البلدان العربية في اطار التطور الشامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فان معظم الدول العربية لم تدخل هذه المرحلة لحد الان , حيث كان هذا التحول نتيجة تحسن الاوضاع الصحية العامة وانخفاض معدل وفيات الاطفال الرضع , علما ان الدول العربية غير متجانسة إذ توجد بينها اختلافات كبيرة طبقا للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية .

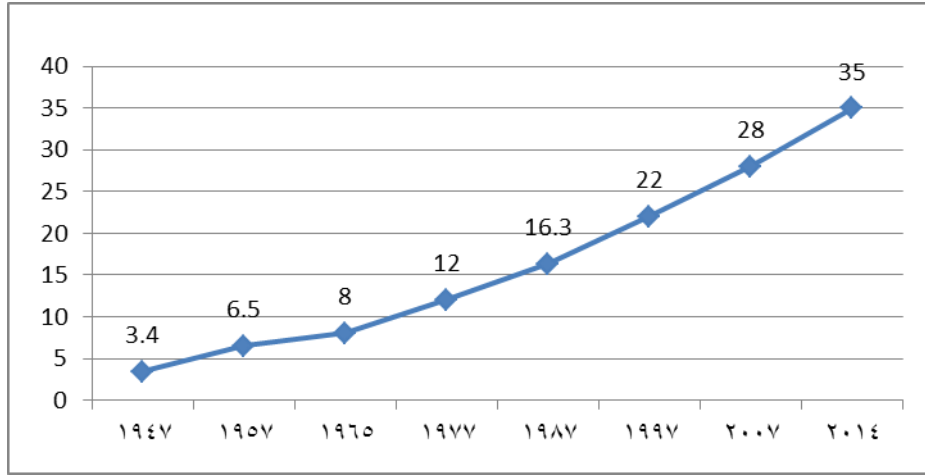
المبحث الثاني : اتجاهات التحول الديموغرافي في

العراق ومؤشراتها

اولا :اتجاهات التحول الديموغرافي

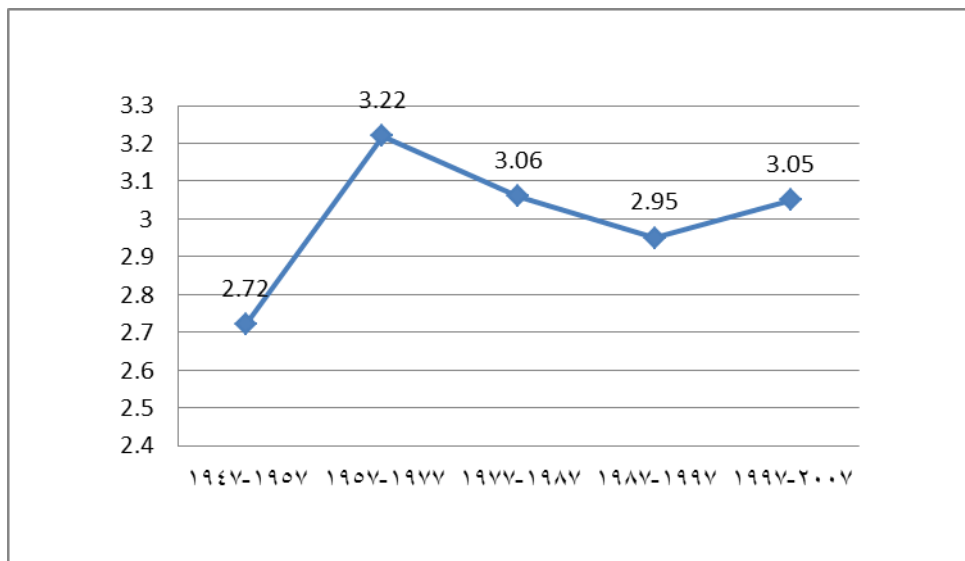
1- تطور حجم ونمو السكان :

شهد نمو السكان في العراق تطورا سريعا ومتواصلا ومنتظما حيث تشير البيانات الاحصائية ان عدد السكان تضاعف ثلاث مرات تقريبا منذ بداية منتصف القرن الماضي وبزيادة حوالي اربعة ملايين نسمة في كل عقد من الزمن⁽⁸⁾ , ولم تتأثر الارقام المطلقة للزيادات السكانية بالتقدم او التراجع الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال المراحل الزمنية المتعاقبة وهذا ما اكدته النتائج الخمسة للتعدادات السكانية والتي اجريت في العراق ابتداء من اول تعداد عام 1947 لغاية اخر تعداد عام 1997 فضلا عن التقديرات السكانية التي نفذها الجهاز المركزي للاحصاء منذ عام 2003 , ويبين الشكل رقم (1) تطور حجم السكان منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم , حيث بلغ عدد السكان الاجمالي (6,5) مليون نسمة عام 1957 بعد ان كان (3,9) عام 1947 ارتفع الى (8) مليون نسمة عام 1965 والى (12) ملين نسمة عام 1977 والى (16,3) مليون نسمة عام 1987 والى (22) مليون نسمة عام 1997 والى (28) مليون نسمة عام 2007 في حين بلغت التقديرات لعام 2010 حوالي (33) مليون نسمة ومن المتوقع ان يبلغ حجم السكان حوالي (35) مليون نسمة عام 2014 , وانه سيزداد بمتوسط ثمانية ملايين نسمة تقريبا في كل عشرة سنوات بعد ذلك ⁽⁹⁾ .



شكل رقم (1) / تطور حجم السكان بالمليون
المصدر : الشكل من عمل الباحث

ومن خلال الشكل رقم (2) يظهر ان اعلى معدل للنمو السكاني السنوي قد سجل في المدة (1957-1977) حيث بلغ هذا المعدل (3,2%) ثم انخفض الى (3%) واستقر بعد ذلك في الفترات الزمنية اللاحقة وفي حال استمرار هذا المعدل المرتفع (3%) سنويا فسوف يتجاوز عدد السكان (40) مليون نسمة عام 2017 وقد يتضاعف عددهم الحالي ليبلغ حوالي (64) مليون نسمة بحلول عام 2030 . مما يعني انه ستكون هناك تحديات كبيرة في توفير ومضاعفة الموارد وتلبية المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتعددة لهذه الاعداد المتزايدة من السكان في المستقبل .



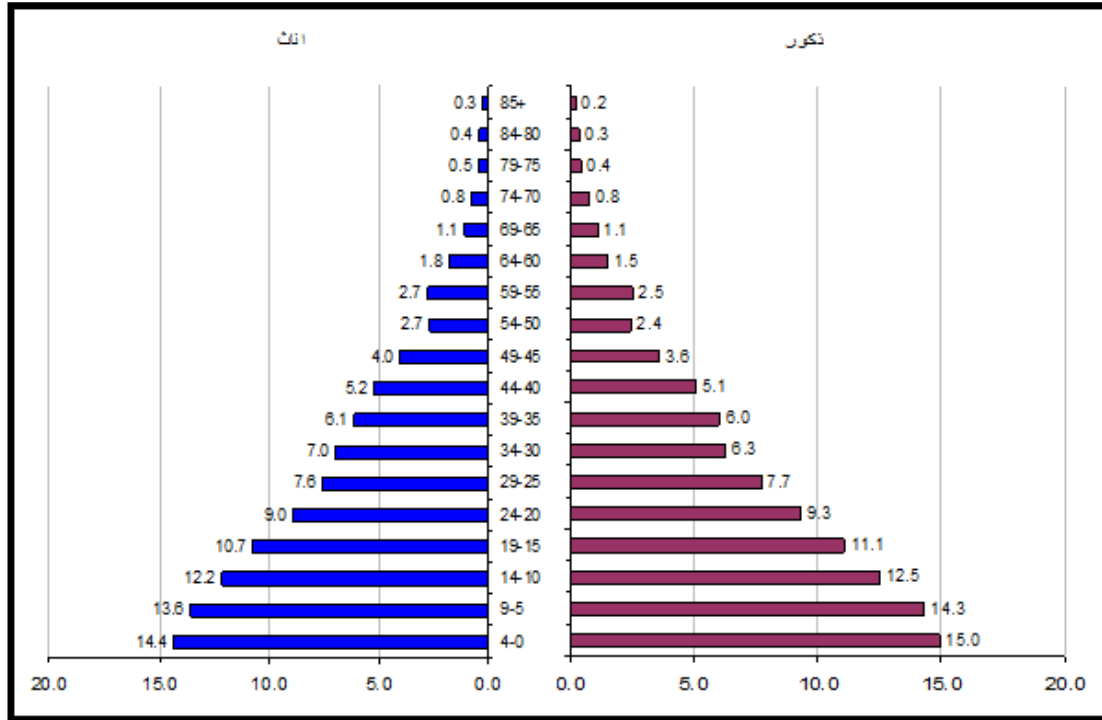
شكل رقم (2) / معدل النمو السكاني السنوي للفترات العشرية
المصدر : الشكل من عمل الباحث

2- التركيب العمري والنوعي للسكان :

يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق والذي يحدد حجم قوة العمل المتاحة ويتحدد على اساسه اعباء الاعالة من جهة ومستويات الادخار والانفاق وانماط الاستهلاك من جهة اخرى , ان اكثر من ثلثي سكان العراق هم اليوم دون سن الثلاثين من العمر حسب البيانات الصادرة عن المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق. لقد شهد التركيب العمري للسكان تغييرات ملموسة في العقود الثلاثة الاخيرة ومن اهم ملامح هذا التغيير هي تذبذب نسبة النمو للفئة العمرية (اقل من سنة - 14 سنة) , حيث ارتفعت من (45%) عام 1970 الى (47%) عام 1987 لتتخفض عام 1997 الى (44,2%) من مجموع السكان واستمرت هذه النسبة في الانخفاض لتصل الى (38,4%) عام 2008 بينما لم تتجاوز (19,6%) في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة , ان هذا الانخفاض جاء لصالح السكان في سن العمل (15-64 سنة) ليستمر الاتجاه التزايدى لهذه الفئة ليلبلغ (58,4%) عام 2008 بعد ان كان (52,2 %) عام 1997⁽¹⁰⁾ . وعلى الرغم من ذلك فان اتساع قاعدة الهرم السكاني لعام 2009 المبين في الشكل رقم (3) يشير الى ان الفئة العمرية (اقل من 15 سنة) تشكل ما نسبته (39,8%) مقارنة بنصف

هذه النسبة في البلدان المتقدمة (11) , بينما شكلت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) حوالي (57%) من مجموع السكان , ان ارتفاع نسبة هذه الفئة يعني زيادة السكان النشطين اقتصاديا الامر الذي ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وانتاجية العاملين . اما فيما يتعلق بفئة كبار السن (65 سنة فاكثر) فانها شكلت نسبة (3,3%) , بينما بلغ معدل الاعالة ما نسبته (76%) عام 2009 بعد ان كان (80%) في عام 2005 , ان انخفاض معدل الاعالة يساعد على رفع معدلات الادخار وفرصة امام الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل بما يؤدي الى خفض معدلات البطالة ورفع مستويات التنمية , الا ان ذلك يبقى مرتبطا بتوفر المؤسسات والاسواق المالية وتوجيه هذه المدخرات نحو استثمارات منتجة.

اما فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان فان نسبة النوع تعد مؤشرا ودليلا على التوازن الديموغرافي , حيث بقيت هذه النسبة متوازنة تقريبا في العراق وكذلك على مستوى المحافظات طيلة المدة الممتدة من عام 1970 الى عام 2008 مع تأثيرات طفيفة تبعا لعوامل الهجرة الداخلية والخارجية , اذ بلغت نسبة النوع في تعداد عام 1997 حوالي (99,4) لكل 100 انثى .



شكل رقم (3) / الهرم السكاني للعراق لعام 2009

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان لعام 2009,وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء

3- التوزيع البيئي للسكان :

ساهم عامل الهجرة الداخلية بنسبة (45%) في نمو

معدل سكان الحضر خلال المدة (1960-1980)

,انخفض الى (29%) خلال المدة (1980-1995)

حيث شهد العراق هجرة معاكسة بسبب ظروف الحصار

الاقتصادي فضلا عن بعض الاجراءات القانونية

والاجتماعية المتخذة في تلك الفترة .

تؤشر البيانات الاحصائية في العراق بان نسبة

سكان الحضر قد فاقت نسبة سكان الريف حيث شكلت

نسبة سكان الحضر (75%) من مجموع السكان بينما

شكلت نسبة سكان الريف (25%) عام 1997, ارتفعت

هذه النسبة لسكان الحضر عام 2005 وبنسبة

(78.8%) بينما كانت لسكان الريف (22.2%) (12)

4- السكان النشطون اقتصاديا :

تمثل حدود الفئة العمرية (15-64) سنة قوة العمل

المتاحة في الاقتصاد ويمكن ان يتم تقسيمهم الى

السكان العاملين فعلا او السكان العاطلين عن العمل

,حيث كان لآليات توزيع الاستثمارات وغياب البعد

المكاني للسياسات الانمائية المتبعة في المراحل السابقة

اثرها الكبير على حركة السكان الداخلية (عامل الهجرة

الداخلية) وتحديد ملامح التوزيع البيئي للسكان ,حيث

في ضوء نشاطهم الاساسي , وتشير الاحصاءات السكانية ان نسبة النشاط الاقتصادي بلغت (23,5%) الى (52%) عام 2008⁽¹³⁾ .

ان هذه النسب تشير وبصورة واضحة على انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي الى النصف تقريبا وهذا يفسر ويؤكد على وجود ظاهرة البطالة في قوة العمل الفعلية المتاحة , حيث تقامت معدلات البطالة وبصورة كبيرة اذ بلغ هذا المعدل (28%) عام 2003 ثم تراجع الى (18%) عام 2006 والى (15%) عام 2008, وعند المقارنة بين الحضر والريف نجد ان معدل البطالة قد تراجع في الحضر من (30%) عام 2003 الى (16%) عام 2008 بينما انخفضت في الريف من (25%) عام 2003 الى حوالي (13%) عام 2008 , جدول رقم (1) .

وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان هذه النسب تعد مرتفعة عند مقارنتها بالدول المتقدمة.

هذا من جانب ومن جانب اخر وللظروف ذاتها فقد شهد معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل انخفاضا في عام 1997 وبنسبة (42,5%) بعد ان بلغ (45,2%) في عام 1987

جدول رقم (1)

معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات (2003-2008)

السنة	حضر (%)			ريف (%)			مجموع (%)	
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	اناث	مجموع
2003	31,1	22,3	30,0	28,9	6,7	25,4	16,0	28,1
2004	28,3	22,4	27,7	31,2	3,1	25,7	15,0	26,8

2005	18,6	22,7	19,3	20,2	6,2	16,9	19,2	14,2	18,0
2006	19,7	37,4	22,9	15,0	8,0	13,2	16,2	22,7	17,5
2007	11,4	14,7	11,9	12,3	5,0	11,0	11,7	11,7	11,7
2008	13,7	25,0	15,2	15,2	8,4	13,4	14,3	19,7	15,3

المصدر: وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مسح التشغيل والبطالة في العراق للسنوات 2003-2008 و باستثناء اقليم كردستان

اما من ناحية توزيع السكان النشطين اقتصاديا الرغم من ان التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب نسبة
حسب الجنس فقد شكلت نسبة مساهمة الذكور (46%) الذكور من نسبة الاناث في حجم السكان وكذلك تقاربها
ونسبة الاناث (11%) لعام 2008 مما يدل على في نسبة السكان في سن العمل جدول رقم (2).
تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على

جدول رقم (2)

السكان والسكان في سن العمل والنشطين اقتصاديا ومعدل النشاط الاقتصادي للسنوات 2002,2004,2008

السنة	الجنس	السكان (مليون)	السكان في سن العمل (مليون)	السكان النشطين اقتصاديا (مليون)	السكان النشطين في سن العمل (مليون)	نسبة السكان في سن العمل الى عدد السكان (%)	معدل النشاط الاقتصادي (%)	السكان النشطين في سن العمل / السكان في سن العمل (%)
2002	ذكور	12,8	6,7	5,7	5,5	52,9	44,6	81,3
	اناث	12,7	6,6	1,2	1,1	52,3	9,4	17,5
	مجموع	25,5	13,3	6,9	6,6	53,4	27,0	49,0
2004	ذكور	13,6	7,2	6,1	5,9	53,9	45,1	81,8
	اناث	13,5	7,1	1,3	1,3	52,6	10,0	18,6
	مجموع	27,1	14,3	7,4	7,2	53,7	27,6	49,8
2008	ذكور	15,3	8,2	7,1	6,9	53,7	46,3	83,5
	اناث	15,1	8,0	1,7	1,6	53,0	11,3	20,9
	مجموع	30,4	16,2	8,8	8,5	54,2	28,9	51,9

المصدر: وزارة التخطيط . خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014), بغداد , كانون الاول , 2009

ثانيا :مؤشرات التحول الديموغرافي :

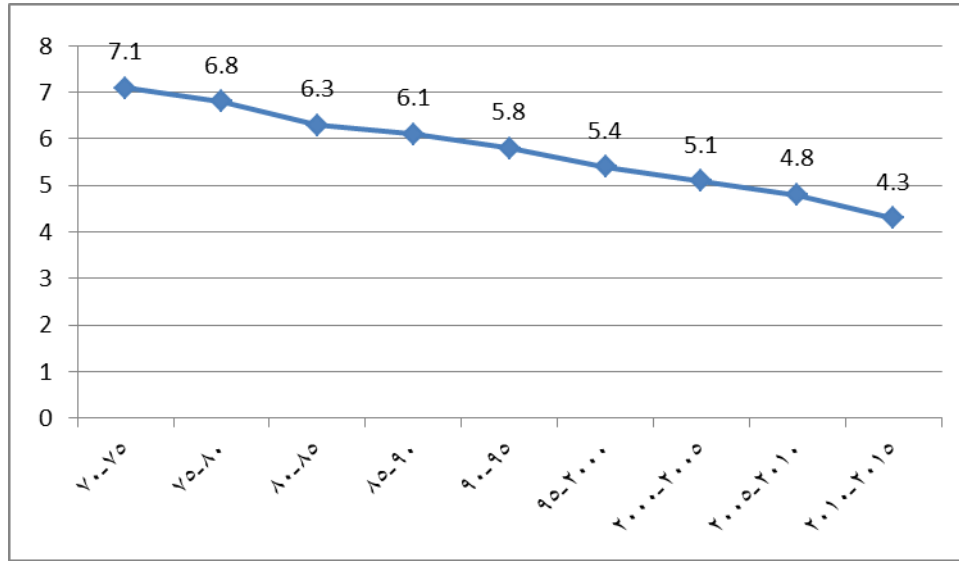
معدل الخصوبة بمتوسط عدد الاطفال المولودين أحياء

1- معدلات الخصوبة :

لامرأة اثناء حياتها , وفي العراق بلغ معدل الخصوبة

تعد الخصوبة من اهم المكونات المقررة للنمو السكاني ويختلف تطورها ومستواها من مجتمع لآخر وبحسب خصائص تلك المجتمعات سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية سياسية كانت ام ثقافية , ويقاس

في عام 2006 (4,3) ولادة مسجلا انخفاضاً واضحاً مقارنة ب (5,7) ولادة في عام 1997 (14) , شكل رقم (3) .



شكل رقم (3) / معدلات الخصوبة في العراق للمدة من 1970-2015

المصدر : الشكل من عمل الباحث

وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انه كان اقل مقارنة بدول مثل لبنان (1,86) ولادة وتونس (2,4) ولادة والمغرب (2,3) ولادة وعند مقارنة هذا المعدل بدول العالم فانه يزيد بحوالي (65%) عن المعدل العالمي (2,7) ولادة , اما معدل الخصوبة الكلية للدول النامية والدول متوسطة التنمية البشرية قد انخفض الى (2,9) ولادة و(2,5) ولادة خلال المدة من (2000-2005) على التوالي (15), لذلك فان العراق يصنف

بانه من الدول المرتفعة الخصوبة على الرغم من اتجاه هذا المعدل الى الانخفاض بين عامي 1997-2006 جدول رقم (3) .

جدول رقم (3)

معدلات الخصوبة العمرية حسب الفئات العمرية للسنوات 1997-2006

فئات العمر	الخصوبة العمرية عام 1997	الخصوبة العمرية عام 2006
19-15	56,2	68
24-20	210	187
29-25	276,2	221
34-30	257,9	188
39-35	196,5	136
44-40	101,4	56
49-45	31	9

المصدر: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2010، شباط 2011، ص21

ان استمرار هذا الانخفاض في معدلات الخصوبة سيؤدي الى تغييرات في التركيب العمري للسكان مما يجعل العراق على اعتاب المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي وبالتالي الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية , اي تحول المجتمع من وضع الى وضع اخر حيث تتجاوز فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا (15-64) سنة معدل النمو للفئات السكانية المعالة والتي يمثلها صغار السن (اقل من 15 سنة) وكبار السن (65 فأكثر) . ان انخفاض معدلات الاعالة سيرفع من معدلات الادخار مما يدعم فرص الاستثمار المحلي ومن ثم النمو والتشغيل وهذا يتيح من ناحية اخرى لتحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وخفض معدلات البطالة , لكن ذلك يبقى مرتبطا بتوفير المؤسسات والاسواق المالية التي تساعد على استثمار المدخرات وتوجيهها فزيادة السكان في سن العمل يكون ذات اثار ايجابية من خلال التشغيل وتوفير فرص عمل متنوعة وقد يكون اثرها سلبيا في حالة عجز الاقتصاد الوطني من استيعاب الزيادة في قوة العمل .

2-معدلات الولادات والوفيات :

ان انخفاض معدل الوفيات , يوازيه ايضا انخفاضاً في معدل الولادات حيث ان تخفيض المعدلات العالية لوفيات الاطفال والمرتبطة بالصحة الانجابية سيقول من الحاجة الى الزيادة الكبيرة في الانجاب . ترتبط معدلات الخصوبة بارتفاع وفيات الاطفال , فارتفاع معدلات وفيات الاطفال سيدفع الى الزيادة في المواليد للتعويض عن وفاة بعضهم من ناحية ولضمان بقاء عدد ملائم منهم من ناحية اخرى, ويكن ملاحظة

ويشير الجدول رقم (4) الى ان هنالك تباينا في معدلات الوفاة للأطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة فبعد ان كان معدل وفيات الاطفال الرضع (50) لكل الف مولود عام 1990 ارتفع الى (101) عام 1999 ومن ثم انخفض هذا المعدل الى (35) وفاة لكل الف مولود عام 2006 ليستمر هذا الاتجاه في الانخفاض في الاعوام التالية ليبلغ (28) وفاة لكل الف مولود عام 2012, وعلى الرغم من هذا الانخفاض المستمر لهذه النسب الا انها لازالت مرتفعة بالمقارنة ببعض الدول العربية كالكويت (11) والاردن والسعودية (26) وفاة لكل الف مولود لعام 2007. وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الاطفال دون سن الخامسة فقد بلغ في الامارات (11) وقطر (11.5) الانخفاض في الاعوام التالية ليبلغ (28) وفاة لكل الف مولود عام 2007 .

جدول رقم (4)

وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة في العراق (لكل الف مولود حي)

السنوات	1990	1999	2006	2010	2012
معدل الوفيات					
الاطفال الرضع	50	101	35	30	28
الاطفال دون الخامسة	62	122	41	38	36

المصدر : الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , بيانات متفرقة

اما فيما يتعلق بمعدل المواليد الخام فقد انخفض هذا المعدل عن مستوياته السابقة لعام 1997 والذي بلغ (40) مولود لكل الف نسمة انخفض الى (38.5) عام 2000 ليصل الى (36.3) لكل الف نسمة عام 2007 اي بمعدل زيادة يبلغ (9.2%) للمدة من (1997-2007), اما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد ارتفع هذا المعدل من (10.7) شخص لكل 1000 نسمة عام 1997 الى (11) شخص لكل الف نسمة عام 2000 ليصل الى (11.4) في عام 2007 اي بمعدل زيادة قدرها (5.6%) خلال المدة (1997-2007) , والجدول رقم (5) يوضح معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (1997-2007).

جدول رقم (5)

معدل الولادات والوفيات الخام في العراق للمدة (1997-2007)

السنة	معدل الولادات الخام	معدل الوفيات الخام
1997	40,0	10.8
1998	39,6	10.9
1999	39,3	10.9
2000	38,9	11.0

11.0	38,6	2001
11.0	38,2	2002
11.1	37,8	2003
11.2	37,4	2004
11.3	37,1	2005
11.3	36,7	2006
11.4	36.3	2007

المصدر : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , الإحصاءات السنوية 2007-2001

3- معدلات الإحلال : 2007 اي بنسبة (11.5%) خلال المدة (1997-

اما بالنسبة لمعدل الإحلال الاجمالي فقد انخفض (2007) , اما معدل الإحلال الصافي فقد انخفض من بشكل طفيف خلال المدة (1997-2007) حيث (2.35) طفلة عام 1997 الى (2.03) طفلة عام 2007اي بنسبة (13.6%) , جدول رقم (6) .

(2.80) طفلة عام 2002 ليبلغ (2.56) طفلة عام

جدول رقم (6)

معدل الإحلال الاجمالي والصافي للعراق للمدة (1997-2007)

السنة	معدل الإحلال الاجمالي*	معدل الإحلال الصافي**
1997	2.78	2.35
1998	2.83	2.32
1999	2.80	2.29
2000	2.77	2.29
2001	2.74	2.22
2002	2.70	2.19
2003	2.67	2.16
2004	2.64	2.12
2005	2.60	2.09
2006	2.57	2.06
2007	2.54	2.03

المصدر : وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , الإحصاءات السنوية 2007-2001

*معدل الإحلال الإجمالي : وهو معدل لقياس قدرة المرأة على إنجاب أنثى محلها وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (فقط المواليد الإناث) مضروبا في طول الفئة العمرية.

**معدل الإحلال الصافي : وهو عبارة عن مجموعة معدلات الخصوبة الأنثوية حسب العمر (حسب احتمالات البقاء على قيد الحياة لكل مواليد فئة عمرية) مضروبا في طول الفئة العمرية (لذلك يعتبر مقياسا لقدرة المجتمع على إحلال نفسه إذا ساوى الواحد الصحيح أما إذا زاد عن ذلك فالمجتمع قادر على إحلال نفسه بأكبر من حجمه أما إذا قل عن الواحد الصحيح فإن المجتمع يكون غير قادرا على إحلال نفسه)

المبحث الثالث : العناصر الأساسية لتوظيف واستثمار

الهيئة الديموغرافية.

1- اطار ملائم لبيئة تشريعية ومؤسسية جاذبة:

ان توفير البيئة التشريعية الملائمة لإيجاد مناخ جاذب للاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية يعد من الامور الاساسية في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية , فعلى الرغم من وجود قانون للاستثمار والتعديلات التي جرت عليه (قانون 13 لسنة 2006) الا انه عندما يتم تطبيقه على ارض الواقع يصطدم بعقبات وعراقيل كثيرة منها موضوع يتعلق بملكية الأراضي والتداخل ما بين المحافظات والوزارات ووجود البيروقراطية والتعقيدات في الإجراءات, ان توفير مناخ ملائم للاستثمار من الناحية التشريعية والقانونية يجب ان يشمل منح المستثمرين

العديد من المزايا فالإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتشجيع المستثمرين فلا بد من التأكيد على وجود نظام قانوني واضح ومبسط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها ويكون مدعوما بنظام قضائي عادل وسريع , وكذلك ينبغي ضمان عمل المؤسسات العامة بفعالية وكفاءة لضمان نشوء بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية بحيث يتزامن تطوير المؤسسات وإعادة هيكلتها بما يتناسب مع هذه التطوير الاستثمار في التنمية الاقتصادية فاذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية , كفاءة اجتماعية واخرى مؤسسية فان هذا سيؤثر سلبا في عملية التنمية. وتجدر الإشارة الى ان المؤسسات في دول جنوب شرق اسيا ذات كفاءة عالية ودرجة الترهل فيها تكاد تكون معدومة فقد عكست تجربتها تميز النظام المؤسسي والادارة العامة بشكل يتسم بالشفافية والمهارات والقدرات الإدارية العليا (16)

2 - تمكين السلطات المحلية (الحكم الرشيد) :

واتخاذ القرارات المحلية من ناحية اخرى , كما انه من غير تطبيق اللامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع وخاصة مع تنامي عدد السكان ن ناحية وندرة او سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية اخرى .

تشكل عملية تمكين السلطات المحلية وتحقيق اللامركزية على المستوى المحلي احدى اهم النظم التي يمكن من خلالها تحقيق الكفاءة والفعالية في ادارة الشؤون العامة المحلية وتقديم الخدمات من ناحية وضمان مشاركة المجتمعات المحلية في مسالة صنع

ح- احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .

خ- أن يكون لكل فرد دور ورأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون. بهذا المعنى يعتبر مفهوم المشاركة شديد الارتباط بالمجتمع الديمقراطي، وقد تم إدخاله بدلالته هذه كمكون أساسي

من مكونات التنمية البشرية التي يتبناها ويسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .باستخدامه لمفهوم المشاركة ،حيث يركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية على ثلاث مكونات رئيسة له هي: تنمية الإنسان، والتنمية لأجل الإنسان، والتنمية بالإنسان.

د- إخضاع صانعي القرار للمساءلة.

و- توفر الشمولية والعدالة في القوانين والمؤسسات والممارسات التي تنظم وتحكم التفاعلات الاجتماعية.

3- تنمية الموارد البشرية :

يمثل مصطلح التنمية البشرية المستدامة أهمية كبيرة وركيزة فكر تنموي في معظم البلدان، ومن أهم أسباب نجاح تجربة دول شرق آسيا، حيث يعد الاهتمام بالبشر

فالإدارة الرشيدة تساهم في تحسين نوعية حياة

المواطنين بقيامها بتعزيز حكم القانون بسن التشريعات الملائمة وفي توزيع الموارد المالية بشكل يضمن تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والبشرية ويضمن كفاءة المساءلة للملاءمة في مجال الإنفاق وزيادة وعي الجمهور بمسائل السكان والتنمية، وكذلك بخلق المناخ المناسب الذي يشجع على التمكين واستدامة السياسات والخطط والبرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتنمية .

إن الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية هو الحكم الديمقراطي القائم على المبادئ الآتية والتي تشكل في مجملها مطلب ضروري لاستثمار الهبة الديموغرافية :

أ- تلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحاجات الناس وتطلعاتهم في مكافحة الفقر وتوفير فرص عمل.

ب- يعتبر تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي عنصر أساسي لتحقيق رفاه المجتمع المحلي وتعزيز الهوية والانتماء المجتمعي بحيث يكون للمواطنين القدرة على المشاركة بشكل فاعل .

ج- اعتبار المرأة شريكا في العملية التنموية عن طريق المشاركة وتوفير فرص العمل في القطاعين الخاص والعام.

أحد أهم محاور التنمية بدلاً من حصر اهتمامات التنمية في الهياكل المادية والإنتاجية، إلا أن الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعي على رفع قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية كي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود لم تحظ بالاهتمام الكافي في العراق .

فعلى الرغم من تبني خطط التنمية في العراق خلال السبعينيات والثمانينات لقضايا التنمية البشرية من خلال العديد من الخطط والبرامج التعليمية والصحية إلا أنها لم تتضمن رؤية مستقبلية وتوصيات تستهدف الموازنة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لضمان استدامة التنمية عن طريق السعي الى تخفيض النمو السكاني ويعود السبب في ذلك الى ان اراء المخططين في تلك الحقبة بان العراق ومع وفرة موارده النفطية على وجه الخصوص لن يتعرض لمشاكل اقتصادية او تنموية الناجمة عن ندرة الموارد .

وعند مقارنة دليل التنمية البشرية في العراق بحسب المؤشر الذي يصدره سنويا البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990 والذي يتراوح بين (1 - 0)*

*1- مستوى عالي من التنمية (من 1,00 الى 0,800) ,
2- مستوى متوسط من التنمية (من 0,500 الى 0,799)

, يتضح ان العراق لم يحقق تقدماً على مدى عقود من الزمن , ففي الوقت الذي سجلت فيه الدول المتوسطة التنمية والتي يقع العراق بينها تقدماً ملحوظاً فتحول بعضها الى دول عالية التنمية مثل الكويت بدليل قيمته (0,891) والسعودية (0,812) والاردن (0,773) , في حين بلغت قيمة هذا الدليل في العراق (0,623) عام 2006 في المرتبة (128) بعد ان كان في المرتبة (96) عام 1990 وبقيمة (0,759)⁽¹⁷⁾.

ان استثمار فرصة التحول الديموغرافي وتوظيفها بالشكل الامثل لا بد ان يرافقه خطط وسياسات تؤكد على تنمية الموارد البشرية في العراق من خلال المحاور الرئيسة الاتية :

١- اصلاح النظام التربوي والتعليمي والتأكيد على تحسين المؤشرات التربوية والمتعلقة بنسبة الملحقين بالدراسة الابتدائية حيث انخفض معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي الى (84,8%) عام 2007 بعد ان كان (90,8%) و (90,5%) في عامي 1990 و 1997 على التوالي⁽¹⁸⁾ , بينما سجلت معدلات الأمية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين إضافة الى خفض معدلات القراءة والكتابة حيث بلغت نسبة الامية (28%) من إجمالي السكان بعمر 10 سنوات, وتتفاوت هذه النسب وبشكل واضح بين الحضر والريف وبين المحافظات, وبذلك

4- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمل .

يشكل حل مشكلة البطالة احدى اهم التحديات التنموية التي تواجه العراق خلال المدة القادمة نظرا للتغيرات الديموغرافية الجارية وزيادة اعداد السكان في سن العمل ، حيث تعتبر البطالة مشكلة كبيرة في أي دولة وبالأخص بطالة الشباب ، ومن اهم الاسباب التي تقف ورائها هو الاختلاف بين خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل سواء كانت من حيث الكم او النوع. مما يتطلب إيجاد حلول سريعة وناجعة لهذه المشكلة ، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية وتلحق اضرارا بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعد البطالة احد اهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات التنموية ومؤشرا على فشل وعدم تكامل سياسات التعليم والتأهيل والتدريب فضلا عن عمليات الاستثمار والتكنولوجيا . ومن اهم اسباب هذه الظاهرة ما يأتي :

أ- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية .

ساهم ارتفاع معدل الأمية في خفض قيمة دليل التنمية البشرية ، كذلك فقد انعكس ضعف التنسيق بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة وسوق العمل من جهة أخرى في ضعف التوافق بين البرامج الدراسية والتطبيقية ومخرجات نظام التعليم واحتياجات ومتطلبات النظام الاقتصادي وبين طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات وبالأخص برامج التعليم التقني . ومن ناحية اخرى ضرورة زيادة حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ضمن الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغت نسبة الانفاق في بلدان شرق اسيا (25%) من موازنتها لأجل التعليم.

ب- التوسع في تحسين الصحة العامة بجانبها الوقائي والعلاجي فانخفاض وفيات الاطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان وانتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة سوف يؤدي إلى التعجيل في التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الاقتصادي .

ج- تطبيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية وكافة جوانب الانتاج والانشطة المدرة للدخل والتعليم والصحة .

ب- محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل، إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في سوق العمل.

ج- انخفاض جودة التعليم ونوعيته ، حيث توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في العراق إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل.

وللتخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها والاستعداد لدخول أعداد كبيرة من العاملين الى سوق

العمل ، الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالخصوص الصناعية منها، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكيفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحوذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل. الا ان الجوانب التنظيمية والقانونية والمالية والتسويقية تبقى من اهم المعوقات التي تقف امام هذه المشاريع .

وتشير البيانات الصادرة من وزارة التخطيط الى انخفاض عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق من (77167) منشأة عام 2000 الى (10088) منشأة عام 2005 ،اما فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية المتوسطة فقد انخفضت اعدادها من (156) منشأة عام 2000 الى (76) منشأة عام 2005 (19) .

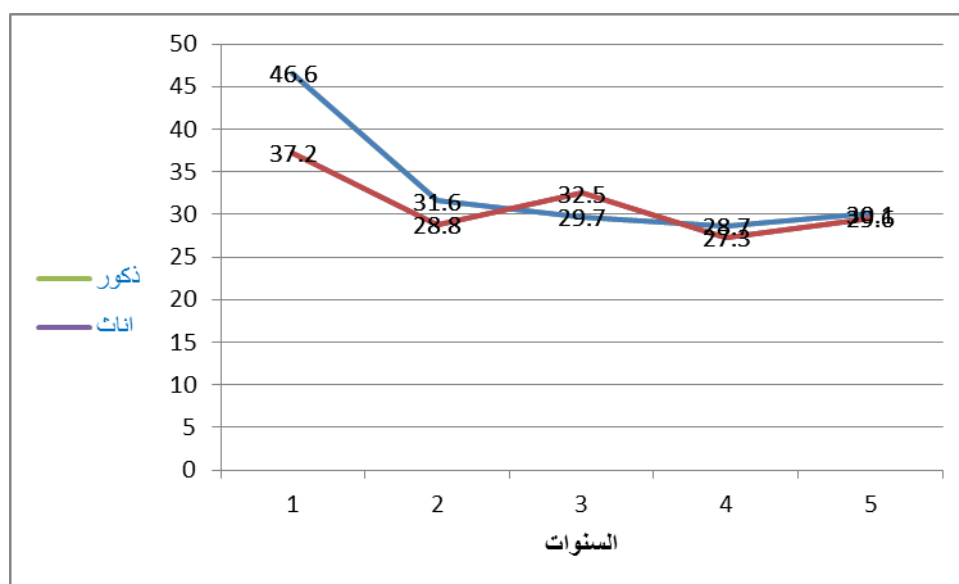
وعلى الرغم من ان معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب شهد انخفاضاً تدريجياً خلال المدة 2004-2008 (جدول رقم 7) و(شكل رقم 4) الا ان هذه المشكلة تبقى من اكثر المشاكل التي تمثل عائقاً في استثمار التغيرات الديموغرافية المقبلة .

جدول رقم (7)

معدلات البطالة للفئة العمرية (15-25) سنة موزعة حسب النوع الاجتماعي

ت	السنوات	ذكور %	اناث %
1	2004	46,6	37,2
2	2005	31,6	28,8
3	2006	29,7	32,5
4	2007	28,7	27,3
5	2008	30,1	29,6

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2008 , ص12



شكل رقم (4)

معدلات البطالة للفئة العمرية (15-25) سنة موزعة حسب النوع الاجتماعي

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

الاستنتاجات :

الماضية) فضلا عن ضعف دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي وضعف سياسات الاستثمار والادخار تمثل اهم التحديات والعقبات التي يواجهها العراق في عملية توظيف واستثمار الهبة الديموغرافية في السنوات القليلة القادمة.

التوصيات:

1- ضرورة وجود الدعم والارادة السياسية لهذه الظاهرة والتي تحتاج الى تبني سياسات سكانية عقلانية رشيدة هدفها تحقيق الانخفاض التدريجي في معدل نمو السكان ومعدل الخصوبة الكلي على المدى الطويل ليتسنى للعراق التمهيد في الدخول لمرحلة الهبة الديموغرافية .

2- 2- العمل على تحقيق التوافق والتسسيق والتكامل بين الخطط والمشاريع التنموية على المستوى المحلي(مجالس المحافظات والمجالس البلدية) من جهة والهيئة العامة للاستثمار فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة اخرى لتوفير المناخ الملائم للاستثمارات وبالأخص الاجنبية منها لما لها من اثر ايجابي في تدعيم فرص النمو لاستثمار هذه الظاهرة .

3- 3- العمل على ادماج النظام التعليمي والصحي بالخطط التنموية وارتباطه بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الانسجام والتكامل بين الموارد

1- ان اتجاهات التحول الديموغرافي والتغيرات في التركيب العمري للسكان في العراق نتيجة انتقال اعداد السكان في الفئة العمرية (اقل من 15 سنة) الى فئة السكان في سن العمل مع الارتفاع البسيط في فئة كبار السن , تشير الى ان العراق سيكون قريباً خلال السنوات القليلة القادمة من نطاق الهبة الديموغرافية (انفتاح النافذة الديموغرافية) .

2- تعتبر ظاهرة الهبة الديموغرافية ظاهرة مؤقتة ولن تستمر طويلاً (جيل تقريباً) , حيث تشير التجارب الدولية الى انها تمثل مشروعا تنموياً يؤدي الى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية وزيادة معدلات التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة والفقر .

3- لايزال امام العراق طريقاً في غاية الاهمية والحساسية خلال السنوات القادمة في تفعيل السياسات السكانية والتعليمية والخدماتية والصحية فيما يتعلق بتوجيه المجتمع ثقافياً وسلوكياً في التأكيد على مواصلة الاتجاهات الحالية في خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة فضلاً عن خفض معدلات الخصوبة الكلية لغاية الاقتراب من انفتاح النافذة الديموغرافية .

4- ان ضعف فرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة الحالية) رغم انخفاضها التدريجي في السنوات القليلة

البشرية المتاحة والمؤهلة مع احتياجات ومدخلات 4- 5- تحقيق نوع من التوازن التنموي المكاني لتحقيق عملية التنمية الشاملة. الاستقرار الاجتماعي فيما يتعلق بتوفير الخدمات

4- توفير قاعدة بيانات سكانية يتم تحديثها بصورة وتنمية القطاعات الاقتصادية عن طريق سياسات مستمرة من حيث الكم والنوع وعلى كافة المستويات زراعية وصناعية وسياحية تنموية مستدامة. المكانية لما لها من اثر في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات السكانية .

5-Bart . j . drnijn, Foundation

المصادر :

Demographic Theory , choice process ,

1- وزارة التخطيط , اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ,

context, 1999 , p.47

حالة سكان العراق 2010, شباط, 2011, ص28

5- 6- فاضل الانصاري , جغرافية السكان , دمشق , جامعة

2-Bloom, D., Canning, D., and Malaney,

دمشق, 1986, ص123-125

P., “Demographic Change and

7-Joop de Beer and Deven, diversity in

Economic Growth in Asia”, Population

family formation , the 2^{ed} , demographic

and Development Review vol. 26, supp.

transitaion in belgium and nedtherland ,

(2000), pp. 257-290

2000, pp 1-5

8-وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية 2010-

3- تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني ، اللجنة

2014, ص34

الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / الاسكوا , الامم

المتحدة , نيويورك , 2005 , ص36-40

9- وزارة التخطيط , اللجنة الوطنية للسياسات السكانية

4-Peterson ,P,Gray , How the coming

, مصدر سابق , ص20

Age wave will tranform amarica and the

10- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية ,مصدر

world times book , new york , 1999

سابق ص35-36

16- Word Bank, "Development and the Next Generation", World Development Report 2007, Washington. P, num4.

17- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق
بغداد , 2008

18- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء
المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة
1993, 2002 , 2003 , 2007

19- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,
تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة , 2006
ص 5 , ص 2

11- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء
المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ,
2007, ص 40

12- الأمم المتحدة , برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,
تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005, ص 16-25

13- وزارة التخطيط , خطة التنمية الوطنية , مصدر
سابق , ص 35

14- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,
اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق , اتجاهات
الانجاب وتنظيم الأسرة في العراق 2008, ص 20

15- تقرير التنمية البشرية الدولية 2006

" التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافي (الهبة الديموغرافية) "

" The Ideal Employment For Demographic Dividend Opportunity "

الكلمات المفتاحية: التحول الديموغرافي , الهبة الديموغرافية , تنمية الموارد البشرية , تمكين السلطات المحلية , التغيرات السكانية

Email : phdhussain1968@yahoo .com